



إلغاء تجارة الرقيق في مناقشات البرلمان البريطاني

م.د. لؤي جمعه فاضل
جامعة ميسان/ كلية التربية الاساسية
م.م. علاء صالح حسين
جامعة ميسان/ كلية القانون

Looay.j.f@gmail.com
las623645@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث الى بيان موقف البرلمان البريطاني من قانون إلغاء تجارة الرقيق، وقد كانت ردود الافعال متباينة داخل البرلمان البريطاني بين مؤيد ومعارض لإلغاء تلك التجارة، كان للبرلمان دور كبير واساسي بإلغاء تجارة الرقيق، على الرغم من الاهمية الكبيرة التي كانت تحظى بها في مستعمراتها، وبالنهاية استطاع البرلمان ان يقول كلمته بإلغاء تلك التجارة.

الكلمات المفتاحية: الغاء، تجارة، الرقيق، مناقشات، البرلمان، البريطاني

Abolition of the slave trade in British Parliament debates

Dr. Luay Jumah Fadel

Looay.j.f@gmail.com

Alaa Saleh Hussain

las623645@gmail.com

Summary:

The research aims to clarify the position of the British Parliament on the law to abolish the slave trade. The reactions were varied within the British Parliament between supporters and opponents of the abolition of that trade. Parliament had a major and fundamental role in abolishing the slave trade, despite the great importance it had in its colonies, and in the end Parliament was able to have its say by abolishing that trade.

Keywords: (abolition, trade, slaves, discussions, Parliament, British)

المقدمة

يعد الرق ظاهرة اجتماعية تقوم على استعباد الانسان القوي، للأخر الضعيف، بدلاً من قتله او التخلص منه واستغلاله ابشع استغلال، لذلك يعد الرق وتجارته ضمن اسوأ انتهاكات حقوق الانسان في تاريخ البشرية .

ظهرت تجارة الرقيق في العصر الحديث اذ ارتبطت بعد قيام حركت الاستكشافات الجغرافية، التي قامت بها اسبانيا والبرتغال، والتي كانت ذات دوافع دينية واقتصادية وسياسية، وقد قام البرتغاليون بتلك التجارة بهدف الحصول على ما يلزم سفنهم للوصول الى افريقيا، ثم تطور الامر الى انشاء مراكز تجارية على طول سواحل الغرب الافريقي .

اسهمت بريطانيا بتجارة الرقيق نتيجة التطور الاقتصادي في اوربا ومستعمراتها إذ أسهمت الحكومة البريطانية بدعم تلك التجارة، حين اولاهها ملوكها رعاية خاصة، وعلى الرغم مما كانت تدره تلك التجارة من ارباح خيالية، وما تلقاه من مساندة على المستوى الرسمي في بريطانيا، الا انه ظهر بعض دعاة الغاء



تجارة الرقيق، وطالبوا بإلغائها، لما تحمله من اثار سيئة على المستوى الانساني، وما كان يلقاه العبيد من معاملة سيئة، وكان الكثير منهم يموتون خلال عملية نقلهم، الى اماكن بيعهم.

اشكالية البحث:

هل حظيت مسألة الغاء تجارة الرقيق الى مناقشات طويلة داخل اروقة البرلمان البريطاني؟

هل كانت هناك معارضة من قبل اعضاء البرلمان بخصوص الغاء التجارة ؟

اولاً: الجهود المبكرة لإلغاء تجارة الرقيق:

منذ أواسط القرن السابع عشر بدأت بريطانيا تدخل مجال تجارة الرق، فقد اضطر العرش الى الإسهام في نشاط المؤسسات العاملة بهذا النشاط ، فقد شارك الملك شارل الثاني (Charles II)⁽¹⁾ شخصياً في رأسمال الشركات البريطانية التي كانت تتاجر بالعبيد، كما أسهم العرش والشركات البريطانية بفتح أعداد كبيرة من المكاتب والشركات الخاصة بذلك في سواحل أفريقيا حيث ان أكثر من مليوني إنسان أفريقي جلبوا إلى المستعمرات البريطانية خلال القرن السابع عشر فقط، على أساس ان تلك التجارة كانت حلاً لحاجة القطاعات والمستعمرات التي كانت بأمس الحاجة إلى اليد العاملة وتحول الرق الى قوة اقتصادية أساسية تحرك المزارع في جزر الهند الغربية⁽²⁾ وهو ما يفسر تأييد الساسة الانكليز لتلك التجارة، على الرغم من وحشية تلك التجارة⁽³⁾.

برزت مجموعة من الشخصيات البريطانية في مقدمتها وليام ولبرفورس (William) Wilberforce⁽⁴⁾ ووليم بت (William Pitt)⁽⁵⁾ الذي صار رئيساً للوزراء مرتين (1783 – 1801) ومن (1804 – 1806) و وليام جرانفيل (William Granville)⁽⁶⁾ رئيس الوزراء (1806 – 1807) حيث مارسوا نشاطاً سياسياً بصدد مشكلة العبيد حيث تم تشكيل لجنة عام 1783 عرفت باسم (لجنة الاجتماع السنوي على تجارة الرقيق) وكان الغرض منها هو النظر في الخطوات التي يمكن ان تؤخذ لإغاثة العبيد السود وتحريرهم في جزر الهند الغربية وتجارة الرقيق في الساحل الغربي من افريقيا بدعم وتأثير من جماعات الكويكرز (Quakers)⁽⁷⁾ كون وليم ولبرفورس وجرانفيل شارب (Granville Sharp)⁽⁸⁾ وغيرهما من قادة تحرير الرقيق عام 1786 لجنة في لندن لجمع التبرعات لرعاية السود الفقراء حيث عرفوا باسم جماعة كلافام (Clapham Community)⁽⁹⁾ نسبة الى ضاحية كلافام بالقرب من لندن وكانوا اغلبهم في البرلمان البريطاني⁽¹⁰⁾ كما قاموا بأنشاء لجنة عرفت باسم لجنة اغاثة الفقراء السود (Committee for the Relief of the Black Poor)⁽¹¹⁾ التي عملت على توزيع الطعام عليهم يومياً⁽¹²⁾ اذ تمكنت من جمع ثمانمائة جنيه استرليني في غضون عدة اشهر وطالبت بالعمل على رفايتهم ونبذ المعاملة السيئة لهم ونقلهم عبر المحيطات⁽¹³⁾ فضلاً عن ذلك أخذت الجمعية على عاتقها دراسة أحوال الرقيق في الموانئ البريطانية، ودراسة نسبة الوفيات بينهم، والمعاناة التي يقاسونها، وتمكن ولبرفورس من جمع مادة وثائقية ضخمة، مكنته من تقديم لائحة إلى مجلس العموم⁽¹⁴⁾ في الثاني عشر من شهر أيار عام 1789 لتحريم تجارة الرقيق ، وضرورة تنفيذ ذلك على مراحل ، على حسب قوله " ان العبيد عاجزون عن الحرية في الوقت الحاضر"⁽¹⁵⁾.

ثانياً: التحديات والمعارضة:

كان لاندلاع الثورة الفرنسية⁽¹⁶⁾ وما تلاها من تداعيات وحرب اندلعت بين فرنسا وبريطانيا، أدت الى تأجيل النظر في الموضوع الى عام 1792 ، حينذاك قدم المشروع من جديد، لكن مجلس العموم البريطاني رفض المشروع بأغلبية 182 عضواً مقابل 58 عضواً مؤيداً للمشروع⁽¹⁷⁾ وكان سبب رفض المشروع يعود الى ان مزارع أنتاج السكر في المستعمرات البريطانية لا سيما مستعمرات جزر الهند الغربية ، التي كانت تعتمد على الرقيق⁽¹⁸⁾. حدث تغير في موقف مجلس العموم حيث كاد ان ينجح بتمرير



المشروع عام 1804 اذ قدم وتمت الموافقة عليه لكنه لقي معارضة في مجلس اللوردات (19) فأهل المشروع من جديد (20).

بتولي اللورد وليام جرانفيل رئاسة الوزراء ، قدم فوكس مشروع ، القانون لمجلس العموم مرة أخرى في العاشر من شهر حزيران عام 1806، حيث وصف تجارة الرقيق بأنها " ان تجارة الرقيق تتعارض مع مبادئ العدالة والسياسة الإنسانية" ثم واصل كلامه ان على المجلس ملزم الآن بإدانة تجارة العبيد مذكراً المجلس بأنه تم طرح القضية منذ عام 1792 وتم رفضها بعد نقاش طويل كان لكلام السيد فوكس تأثير على المجلس الذي وافق على عرض المشروع بأغلبية كبيرة (21).

واجه مشروع قانون إلغاء تجارة الرقيق معارضة من بعض الأعضاء في مجلس العموم فقد أشاروا الى تقديم عرائض من قبل المزارعين والتجار، وأصحاب الرهن العقاري، وغيرهم من المهتمين بمستعمرات الهند الغربية البريطانية، والذين تم تسجيل أسماؤهم هناك حيث أشاروا ان الملتزمين يلاحظون بقلق بالغ ان مشروع قانون إلغاء تجارة الرق حيث ان التجارة مفيدة للغاية لبريطانيا العظمى (22). وإنها ضرورية لتزويد مزارعها ومستعمراتها بعدد كاف من الزنوج وان مستعمرات الهند الغربية قد استقرت وتمت زراعتها على الإطلاق من خلال تلك التجارة والإعلانات الرسمية لها من قبل الدولة (23). كما اكد الملتزمون ان زراعة تلك المستعمرات لا يمكن ان تستمر بدون إمدادات من الزنوج الأفارقة وان الاستيطان الداخلي لتلك الجزر والذي يؤدي الى حد كبير الى سلامتهم، لا يمكن الترويج له، اذا تم إلغاء تجارة الرقيق، وانه اذا تم تمريره فسترتب عليه اسوأ العواقب حيث ان تنفيذه سوف يقلل في غضون سنوات قليلة، الممتلكات المستثمرة في جزر الهند الغربية البريطانية في المقابل سوف يؤدي الى تسريع تقدم المستعمرات المتنافسة (24).

من خلال الالتماس المقدم أشاروا الى ان الخسائر الحاصلة في أرواح السكان الزنوج والتي هي نتيجة أسباب عامة، او حوادث، او أمراض خاصة بالمناخ، والتي لا يمكن للإدارة الإنسانية من منعها (25). كما تم تقديم عريضة أخرى من قبل ادموند بوسي ليون (Edmund Bossy Leon)، وكيل جزيرة جامايكا (26) بخصوص قانون إلغاء تجارة العبيد، تم تقديمها الى مجلس العموم حيث تم قراءتها، وأوضح فيها ان مقدم الالتماس يلاحظ بقلق بالغ ان مشروع قانون إلغاء تجارة الرقيق والعواقب التي يمكن ان تنجم من خلال إلغاءه حيث ان تلك التجارة في أفريقيا كانت منذ زمن طويل حيث تمت المصادقة والموافقة عليها وتشجيعها، من خلال الموائيق والإعلانات الملكية، ومن خلال الإجراءات المتكررة للهيئة التشريعية البريطانية (27). والتي كانت تعلن بأقوى العبارات عن رغبة شديدة في التنظيم وتوسيع تلك التجارة وتأمينها والحفاظ عليها، والتي اعلن البرلمان انها مفيدة للغاية لبريطانيا العظمى وضرورية لتزويد مزارعها ومستعمراتها بعدد كافٍ من الزنوج؛ وان مستعمرات الهند الغربية البريطانية قد تم توطينها، وتم زراعتها وفقاً لتلك الموائيق والإعلانات وتلك القوانين أكدت ان مستعمري الهند الغربية بأقصى قدر من الثقة، يجب عليهم الاستمرار في الحصول على إمدادات الزنوج من افريقيا (28) وان زراعة جزيرة جامايكا لا يمكن ان تتم بدون إمدادات من الزنوج الافارقة، وان الاستقرار الداخلي لتلك المستعمرة ، والذي يؤدي الى حد كبير الى سلامتها ، لا يمكن تعزيزه اذا تم إلغاء تجارة الرقيق؛ وانه اذا تم تمرير مشروع القانون الى قانون سوف يقلل في غضون سنوات قليلة من العقارات المستثمرة في جامايكا، وجزر الهند الغربية البريطانية الأخرى، وان النتيجة المباشرة لإلغاء تجارة العبيد ستكون، فقدان السكان البيض في المستعمرات، الذين يشكلون حالياً الغالبية في الدفاع عن البلاد، عن طريق نزع الأمل ووسائل تحسين ثروتهم، وحافزهم الوحيد للمغامرة على تلك الجزر، وان العديد من الأشخاص في مستعمرات الهند الغربية البريطانية، الذين استقروا بالفعل ومرتبون بالأرض، سوف يهاجرون من نفس الأسباب الى بلدان أخرى حيث سيلقون المزيد من التشجيع والحماية؛ وان أولئك الذين يجب ان يظلوا بسبب الضرورة سيتركون معرضين لجميع الكوارث المصاحبة للثورة والعصيان (29)



كما أكد ان نتائج تمرير القانون سوف تكون انتهاك لنظام القانون الاستعماري المتعلق بالامتلاكات، وأحكام الأسرة ، وضمانات الدائنين، حيث اكد للمجلس ان أقواله مبنية على أساس الحقيقة، كما أكد ان اثار مسالة الغاء تجارة الرق تحمل في جميع الاوقات الاذى الكبير، واكد على التدخل الحكيم من قبل المجلس على رفض قانون الغاء تجارة الرق، حيث ان تمريره سوف يتسبب بتضحية كبيرة بالموارد الوطنية ، في وقت تكون فيه تلك الموارد ضرورية اكثر من اي وقت مضى لتمكين البلاد من مواجهة اخطر عدو كان عليه ان تواجهه على الاطلاق وفي ختام الالتماس ذكر ان يصلي مقدم الالتماس، حتى لا يتحول مشروع القانون المذكور الى قانون⁽³⁰⁾.

كما عرض مجلس العموم البريطاني التماس جوزيف ماريات (Joseph Marryat) وكيل جزيرة ترينيداد⁽³¹⁾ اذ نص الالتماس "يلاحظ مقدم الالتماس، بقلق لا يوصف، أن مشروع قانون معروض الآن على مجلس النواب لإلغاء تجارة الرقيق؛ وأن تفعيل مثل هذا الإجراء، إذا تم إقراره ليصبح قانوناً، سيؤدي حتماً إلى تدمير العديد من البريطانيين"⁽³²⁾ اذ ان العديد من البريطانيين في جزيرة ترينيداد وبتشجيع من الحكومة البريطانية قاموا بزراعة مساحات كبيرة من قصب السكر منذ عام 1784 فضلاً عن ذلك أنفقوا مبالغ كبيرة لإقامة الأعمال والمباني في المزارع المختلفة، وتصنيع السكر وتقطير الروم، على أمل أن يتمكن المزارعون، مع زيادة رؤوس أموالهم، من الحصول عن طريق الشراء على عدد كافٍ من الزنوج لزراعة محاصيلهم؛ إذا تم إقرار مشروع القانون هذا، فإن الأراضي التي تم تطهيرها وشراؤها والمباني التي أقيمت على هذا النحو، ستكون ذات قيمة قليلة أو معدومة القيمة⁽³³⁾.

كما تم تقديم التماس من قبل جون اندرسون (John Anderson) والكساندر اندرسون Alexander Anderson) تجار من لندن، اصحاب جزيرة بانس في سيراليون (Sierra Leone)⁽³⁴⁾ على الساحل الافريقي، الى مجلس العموم، ان الجزيرة المذكورة مع حصن ومباني عليها، كانت في السابق في حوزة الشركة الملكية الافريقية⁽³⁵⁾، في عام 1728، كانت مهجورة من قبل الشركة ووكلائها؛ وقد كان الحصن المذكور في حوزة الكسندر غرانت (Alexander Grant) وجون سارجنت (John Sargent) ، وريتشارد اوزوالد (Richard Oswald) ، من تجار لندن، الذين قاموا بصرف مبلغ كبير من اجل الحفاظ على الجزيرة والحصن المذكورين وتحسينهما وبناءً على القانون والحق الممنوح والحماية التي يوفرها القانون قام المدعون بإنشاء مصانع كبيرة في الجزيرة مع العديد من المصانع الموجودة في الجزيرة⁽³⁶⁾ واستثمر فيها رأس مال كبير، وان الملتسمين قاموا بعد ذلك بشراء حقوق ومصالح الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الجزيرة المذكورة، مع العبيد والممتلكات الأخرى الموجودة عليها، وهم الآن المالكين الوحيدين لها⁽³⁷⁾ وانه في عام 1794، من خلال الغزو الفرنسي لسيراليون بلغت ممتلكات الملتسمين في الجزيرة المذكورة وحدها مبلغ (20,000) جنيه إسترليني وان الملتسمين قاموا بجهود وعمل كبيرين، وبتكلفة هائلة ، بتأسيس تجارة كبيرة في الجزيرة المذكورة، وأنهم فعلوا ذلك بناءً على التأكيد والاعتقاد بان ملكية الجزيرة المذكورة مخولة لهم تماماً ومضمونة لهم، وان مشروع قانون إلغاء تجارة العبيد المعتمد الآن في البرلمان، سيجعل من الجزيرة عديمة القيمة، ويمنعهم من تحصيل الديون المستحقة لهم، حيث انهم يصلون من اجل ان لا يتحول مشروع القانون الى قانون، حيث انهم يعتبرون بانهم يمتلكون الممتلكات على الجزيرة بموجب قانون صادر عن البرلمان والذي تم الاعتراف بعدالة التعويض للمالكين⁽³⁸⁾.

كما دافع عمدة برستول عن تلك التجارة من زاوية اقتصادية ، حيث وصف تجارة الرقيق بانها " عماد الشعب الانكليزي وأنها الأكثر ربحاً فهو يصل الى 150% ويمكن لسفينة واحدة ان تربح ستين ألف جنيه ، وحتى اذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث ، فان ربح الثالثة يكفي لسد الخسارة "⁽³⁹⁾ كما ان احد اللوردات لم يجد دفاعاً عن تلك التجارة غير القول " ان جزر الهند الغربية تعد جنة بالنسبة لهؤلاء العبيد اذا ما فورنت ببلادهم الأصلية "⁽⁴⁰⁾ كما يرى بعض اللوردات "انها ملاذ امن للعبيد افضل من موطنهم الاصلي"⁽⁴¹⁾ .



ثالثاً: دور البرلمان البريطاني بإقرار قانون إلغاء تجارة الرقيق:

اراد اللورد روبرت جينكينسون (Robert Jenkinson) معرفة مدى استعداد الدول الأخرى للموافقة على إلغاء تجارة الرقيق. لذلك، اعتقد أنه يجب أن يكون لدى مجلس اللوردات أي مراسلات قد تكون حدثت مع الحكومات الأخرى بشأن هذا الموضوع أم لا، فيجب أن يكون البرلمان على علم بذلك ولا ينبغي البت بأي اقتراح بشأن هذا الموضوع في الوقت الحالي⁽⁴²⁾.

من جانبه رأى اللورد جون سكوت (John Scott) اذ كان مشروع القانون لإلغاء تجارة الرقيق يستهدف إلغاء تجارة الرقيق بشكل عام، سواء في جزر الهند الغربية أو على ساحل إفريقيا؛ أم أن تجارة الرقيق الأفريقية فقط هي التي كان من المفترض إلغاؤها؟ فقد كان رأيه هو أنه حتى تجارة الرقيق الأفريقية لا يمكن إلغاؤها، ما لم توافق القوى الأخرى على التدابير التي تتخذها الحكومة البريطانية⁽⁴³⁾.

واعترب اللورد إيرل جروسفينورد (Earl Grosvenor) عن رغبته الشديدة في رؤية الاتجار البغيض بالبشر في كل مكان قد تم إلغاؤه⁽⁴⁴⁾.

اما السيد روسكوي عضو مجلس العموم البريطاني ممثلاً عن مدينة ليفربول فقد ادن تجارة الرقيق بقوله " لقد اقامت لفترة طويلة في مدينة ليفربول ولم اتوقف قط عم ادانة هذه التجارة غير الانسانية لمدة ثلاثين عاماً واعتبرها اعظم سعادة في حياتي ان ارفع صوتي ضدها في هذه المناسبة مع اصدقاء العدالة والانسانية"⁽⁴⁵⁾.

من جانبه ادلى عضو مجلس العموم البريطاني السيد ستيفن لوشينغتون (Stephen Lushington) بتصريح عبر به عن موقفه من تجارة الرقيق والتي وصفها بقوله " من غير الممكن الشك في ان القمع والقسوة قد مورسا تجاه الزوج في جزر الهند الغربية ... فقد ثبت ما يكفي لحمل الهيئة التشريعية البريطانية على التدخل لصالح هؤلاء المخلوقات البائسة الذين تم جعلهم ادوات للظلم والقسوة"⁽⁴⁶⁾.

وعند التصويت على مشروع القانون تم إقراره، وكان المؤيدون مائة عضو اما المعارضون فكانوا 36 عضواً وكان نص القانون " اعتباراً من الأول من ايار عام 1807 سيكون شراء العبيد من أفريقيا ونقلهم الى جزر الهند الغربية ا والى اي بلد آخر امراً ممنوعاً لا يقره القانون، وتلغى هذه التجارة الغاءً تاماً⁽⁴⁷⁾.

وحين اعيد المشروع الى مجلس العموم في الثالث والعشرين من شهر شباط عام 1807 من اجل التصويت النهائي، كانت النتيجة حيث صوت 283 عضواً وعارضه 16 عضو، وقد وافق الملك جورج الثالث (King George III)⁽⁴⁸⁾ في الخامس والعشرين من شهر اذار عام 1807 على المشروع واصبح قانوناً نافذ المفعول في الثامن من شهر اب عام 1807 ، وبذلك حرم على كل بريطاني الاشتراك في تجارة الرقيق او يكون له نصيب فيها⁽⁴⁹⁾. كما نص على نقل ملكية المستعمرة من شركة سيراليون الى التاج البريطاني ، وتم ذلك في الاول من كانون الثاني عام 1808⁽⁵⁰⁾.

الخاتمة

يتضح من خلال مناقشات مجلس العموم البريطاني الخاص بإصدار قانون لإلغاء تجارة الرقيق ان المشروع لقي معارضة كبيرة من خلال بعض النواب وحكام المستعمرات البريطانية والتجار البريطانيين الذين قدموا التماسات من اجل عدم تمرير القانون اذ ان مناقشتهم كانت توضح مدى الإضرار التي يمكن ان تنجم عن الغاء تلك التجارة ومدى الخسائر المادية التي يمكن ان تلحق بهم من وراء إلغاؤها كما ان المستعمرات البريطانية سوف تكون اقل من ناحية التنافس مع مستعمرات الدول الأخرى، كما انها تجارة مربحة جداً قياساً بتجارة السلع والبضائع.



كما ان تلك التجارة تحظى بتأييد على المستوى الرسمي الذي كان له دور في معارضة تلك التجارة، التي كانت تعد من دعائم قوة بريطانيا، والممول الاساسي لاحتياجاتها من الايدي العاملة.

كان لظهور دعاة الغاء الرق دور كبير في الغاء التجارة، نتيجة وعيهم اذ رأوا ان لكل انسان حقه في الحياة وله قيمته وحرية التي يتمتع بها كل انسان بغض النظر عن اللون والجنس والشكل.

اسهم القضاء البريطاني بدوره بالغاء تلك التجارة بعد صدور قرار يقضي، باعتبار كل عبد بانه حر بمجرد ان تطأ قدمه ارض بريطانيا .

استطاع البرلمان البريطاني ان يلغي تجارة الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها، وبذلك يعد النظام البرلماني البريطاني، السبب الرئيسي في نجاح النظام السياسي في بريطانيا، لا سيما بعد اعطائه صلاحيات واسعة ومهام كبيرة كمؤسسة تشريعية لصنع القرار السياسي البريطاني، لان الاخيرة تعد من اقدم الدول التي تبنت النظام البرلماني لنظامها السياسي.

كان للنظام البرلماني دور كبير في تشخيص سلبيات تجارة الرقيق وعرض مواطن الخلل من جراء تلك التجارة امام الحكومة البريطانية من اجل تصحيح سياستها بخصوص تلك التجارة التي عدها مخالفة لمبادئ الانسانية.

الهوامش:

⁽¹⁾ شارل الثاني (1660 – 1685): وهو احد ملوك ال ستيوارت يميل الى الحكم المطلق، وعليه احتدم النزاع بينه وبين مجلس العموم بشأن من تكون له الكلمة الفصل في بريطانيا وامتنع البرلمان عن الموافقة قيام شارل الثاني بصرف الاعتمادات المالية لإدارة شؤون الدولة خشية ان تستخدم تلك الأموال للاستبداد بالسلطة، كما ان شارل رفض مراقبة مجلس العموم لسياسته الخارجية، كما انه كان من المتعاطفين للكاتوليكية ، الامر الذي ادخله في خلاف مستمر مع مجلس العموم . ماريا حسن مغطاظ التميمي ، الصراع على العرش وولاية العهد في انكلترا (1672 – 1701) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2007، ص 408 .

⁽²⁾ جزر الهند الغربية : تقع على مقربة من جنوبي فلوريدا وحتى الشاطئ الشمالي لفرنزويلا وهي تفصل البحر الكاريبي عن المحيط الاطلسي وتقسم الى ثلاث مجموعات وهي البهاما في الشمال والانتيل الكبرى قرب الوسط والانتيل الصغرى في الجنوب الشرقي يبلغ عدد سكان جزر الهند الغربية حوالي 35,400,000 مليون نسمة يعيش معظمهم في جزيرة كوبا وهي اكبر جزر الهند الغربية وكان الاقتصاد في تلك الجزر يعتمد على الزراعة ولكن في نهاية القرن العشرين تدهورت الزراعة واحتلت الصناعة والسياحة المكانة الاولى في اقتصادها. مصطفى احمد وحسام الدين ابراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية، ج3، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 19.

⁽³⁾ هـ . ا . ل . فشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث 1789 – 1950 ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، ط 6 ، القاهرة ، 1985 ، ص ص 350 – 353 .

⁽⁴⁾ وليم ولبرفوس (1759 – 1843): من الشخصيات السياسية المهمة في التاريخ البريطاني، فقد كان احد ابرز اعضاء مجلس العموم البريطاني، انتخب اكثر من دورة برلمانية منذ عام 1780 وتنتاتي شهرته السياسية من انه جاهد طويلاً في جميع الدورات البرلمانية التي كان فيها عضواً من اجل الغاء الرق في الجزر البريطانية. للمزيد ينظر: اروى خالد علي مصطفى، وليم ولبرفوس رائد حركة تحرير العبيد في بريطانيا، مجلة كلية التربية، العدد السادس، 2005، ص 530.

⁽⁵⁾ وليم بت : سياسي بريطاني ورئيس وزراء ، وكان الصديق المقرب من ولبرفوس ودعمه في مشروعه القاضي بالغاء تجارة الرقيق . للمزيد ينظر : اروى خالد علي مصطفى ، وليم بت والسياسة البريطانية 1783 – 1806 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص ص 50 – 54 .

⁽⁶⁾ وليام جرانفيل : سياسي بريطاني ، نجل رئيس الوزراء جورج جرانفيل ، تقلد العديد من المناصب المهمة ، حيث أصبح سكرتيراً في ايرلندا عام 1782 ، ووزير للداخلية عام 1789 ووزير للخارجية 1789 – 1791 وزعيم لمجلس اللوردات حتى عام 1801 وأصبح رئيساً للوزراء في الحادي عشر من شباط عام 1806 لغاية الخامس والعشرين من آذار عام 1807 وكان أعظم انجازاته إصدار قانون بإلغاء بريطانيا لتجارة الرقيق . للمزيد ينظر : Philip Lawson, George Grenville: A Political Life, The Historical Journal, Volume 30 Issue 1, 1987 , p 242 .

⁽⁷⁾ الكويكرز : وهي حركة اجتماعية وسياسية يعود الفضل إلى جورج فوكس في تأسيسها بالإضافة الى الاحتجاج الديني ، بدأت كحركة في شمال غرب انجلترا عام 1652 وواصلت عملها في الشمال والجنوب وفي انكلترا أعلنوا عن رسالتهم



في الكنائس وتجمع الناس حولهم للدخول في نقاشات دينية وذلك بسبب الاختلافات السياسية والدينية التي بينهم وبينه الكنيسة الانجليزية . للمزيد ينظر: OXFORD , The Quakers , A Very Short Introduction , Oxford Hugh Barbour , The Early Quaker , University Press , United Kingdom, 2008 , p p 1- 2 Outlook Open The World and Society 1647 – 1662 Church History , Vol . 26 , No. 4 , 1957 , p 381 .

⁽⁸⁾ جرانفيل شارب (1735 - 1813): احد الابطاء المؤسسين لمستعمرة سيراليون حيث كان احد النشطاء الذين طالبوا بإلغاء تجارة الرقيق واسس شركة سيراليون التي كان لها دور في ادارة المستعمرة.

Edith F. Hurwitz, Politics and public conscience ,Emancipation of slaves and the movement to abolish slavery in Britain, Aldine Letchworth, London,1974.P.41

⁽⁹⁾ جماعة كلافام: وهم انجلييون من أبناء الطبقة العليا والوسطى والقيادات العلمانية، التي عملت في مجال الاصلاح الاجتماعي، شنو حملة في البرلمان ضد تجارة الرقيق بقيادة وليم ويلبرفورس، وكانوا يقدمون طلبات إلى مجلس العموم البريطاني من أجل إلغاء تجارة الرقيق وكانوا يقومون بنشر منشورات مساندة لقضيتهم، وعقد اجتماعات باستمرار من أجل إلغاء تجارة الرق. للمزيد ينظر : كليفورد لونجلي ، الشعب المختار الأسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، ج2 ، ط1 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2003 ، ص 75 ؛ ايرل كيرنز ، تاريخ الكنيسة المسيحية ، ترجمة عاطف سامي برنابا، د ط ، دار نوبار للطباعة ، د م ط ، 1992 ، ص 466 .

⁽¹⁰⁾ Harry Johnston , A History Of Colonization of Africa, Combridge University , C. J. Clay AND Sons , London , 1899, P. 107

⁽¹¹⁾ Document , The Black poor committee, Indians , smeathan And sierr Leone , p p 210 – 211 . Stutton, John. William, Wilberforce, A.C. Armstrong and Son, New York, 1880 , P. 69

⁽¹²⁾ John Peterson, Province of freedom, a history of Sierra Leone, 1787-1870 Northwestern University Press, Evanston, 1969,P.23

⁽¹³⁾ Johnson U.J. Asiegbu , Slvery And the politics of liberation 1787 -1861 A Study of liberated African emigration and British anti- slavery policy , Africana pub .CORP , 1968 , p 3 .

⁽¹⁴⁾ مجلس العموم : يعتبر حجر الزاوية في الحياة الديمقراطية البريطانية ، اصبح المجلس الاول في بريطانيا من خلال اصدار التشريعات المالية ، وفرض الضرائب ، ومراقبة السلطة التنفيذية في جميع المجالات سواء المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية . للمزيد ينظر: سيدني بايلي ، الديمقراطية البرلمانية الانجليزية ، ترجمة احمد فاروق يوسف ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 1970 ، ص 98 .

⁽¹⁵⁾ جلال يحيى ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 198 .
⁽¹⁶⁾ الثورة الفرنسية: اندلعت في الرابع عشر من تموز عام 1789 وذلك باقتحام سجن الباستيل والسيطرة عليه اذ تمكن الثوار من السيطرة على ادارة حكومة باريس وحين وصلت اخبار سقوط سجن الباستيل الى الاقاليم والارياف هاجم السكان قصور النبلاء والاديرة واحرقوا ما فيها من سجلات وفي الرابع من شهر اب 1789 اجتمعت اللجنة التأسيسية وتمكنت من القضاء على النظام القديم عن طريق ازالة الفوارق الطبقية والامتيازات حين اصدرت العديد من القرارات اهمها الغاء جميع الحقوق الاقطاعية والقضائية للأشراف وكذلك الغاء اعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والافران والغاء ضريبة العشر. للمزيد ينظر: ايمن عبد الكريم محمود وعادل محمد حسين وعلاء طه ياسين، الثورة الفرنسية وموقف الحكومة البريطانية منها حتى عام 1795م، مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني والسبعون، 2022، ص 721.

⁽¹⁷⁾-Thomas Clarkson, History of the Rise, Progress and Achievement of the Abolition of the African Slave – trade , by the British Parliament , Vol . II , New York , 1836 p p 123 – 124 .

⁽¹⁸⁾ زاهر رياض ، الاستعمار الأوربي لأفريقيا ، القاهرة ، 1957 ، 122 .

⁽¹⁹⁾ مجلس اللوردات: وهو مجلس استشاري ظهر في القرن الرابع عشر اذ ان الملوك الانكليز اتبعوا عرفاً يقضي بعقد اجتماعات بشكل دوري مع كبار النبلاء والاحبار والرؤساء للتشاور والتداول في الشؤون الخاصة بالملكة ونتيجة تلك الاجتماعات تأسس مجلس اللوردات. للمزيد ينظر: نجم عبو فيصل، النظام البرلماني الانجليزي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد الخامس، العدد الثالث، ج1، 2021، ص 322.

⁽²⁰⁾ Pollock. J., Wilbur Force, Cods Statesman Constable, London, 1977, p 90 .

⁽²¹⁾ Hc , Deb , 10 June , 1806 , cc 580 – 603 , c 580 .

⁽²²⁾ Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 829 .

⁽²³⁾ Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 830.



(²⁴) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 831 .

(²⁵) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 832 .

(²⁶) جزيرة جامايكا: وهي احدى دول امريكا اللاتينية تقع على جزيرة من جزر الهند الغربية على بعد 145 كم جنوب كوبا ، وهي الثالثة اكبر جزر البحر الكاريبي وتبلغ مساحتها 10,990 كم² ويقدر عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة عاصمتها الرسمية كنجستون. للمزيد ينظر: مصطفى احمد وحسام الدين ابراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية ، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع ، شارع رمسيس، 2004 ، ص 31

(²⁷) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 829 .

(²⁸) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 830 .

(²⁹) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 831 .

(³⁰) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 829 .

(³¹) جزيرة ترينيداد: اكبر جزر جمهورية ترينيداد وتوباغو الثلاث والعشرين تقع جنوبي البحر الكاريبي على بعد 11 كم من السواحل الشمالية الشرقية لفنزويلا اكتشفها كريستوفر كولومبوس عام 1498 بقيت تحت سيطرة الاستعمار الاسباني حتى عام 1797 عندما تخلت اسبانيا عنها لصالح بريطانيا.

Michael Anthony, Historical Dictionary of Trinidad and Tobago, the Scarecrow Press, London, 1997, P. 12.

(³²) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 829

(³³) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 830

(³⁴) سيراليون: تعود تسمية سيراليون إلى القرن الخامس عشر عندما كان المستكشفون البرتغاليون يبحثون عن طريق يوصلهم إلى الهند، حيث استطاعوا الوصول إلى سيراليون عام 1462. إذ أطلق المستكشفون البرتغاليون على تلك المنطقة اسم سيراليون وهي من جزأين سيرا بمعنى الجبل وليون بمعنى الأسد أي جبال الأسد إذ ان سلسلة الجبال في تلك المنطقة تشبه الأسد كما كانت تهب عواصف قوية بين تلك الجبال فتصدر صوتاً يشبه زئير الأسد تقع سيراليون على الساحل الغربي لقارة افريقيا، وهي احدى دول اقليم غربي افريقيا. وتقع من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض 6،55 و 10 شمالاً وبين خطي طول 16 و 10، 18 و 13 غرباً ولذا فهي تقع ضمن المنطقة المدارية الرطبة.

George Alexander Lethbridge Banburg, Sierra Leone or The White Man's Grave, Swan Sonnenschein Paternoster Company, London, 1889, P. 52

(³⁵) الشركة الملكية الافريقية: انشئت عام 1672 بموجب ميثاق ملكي يمنحها حق الاحتكار القانوني للبريطانيين لتجارة الرقيق بين افريقيا وجزر الهند الغربية .

Ann M Carlos and Jamie Brown Kruse, The decline of the African royal corporation: marginal corporations and the role of the charter, The Economic History Review, New Series, Vol. 49, No. 2, May, 1996, P. 291.

(³⁶) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 830 .

(³⁷) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 829 – 838 , c 829 .

(³⁸) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 836 – 838 , c 830 .

(³⁹) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص 197 .

(⁴⁰) طالب محبيس الوائلي ، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (1802 – 1946) ، مجلة كلية التربية ، العدد العاشر ، 2011، ص 148 .

(⁴¹) Hc , Deb , 17 February , 1807 , cc 836 – 838 , c 832 .

(⁴²) HL Deb, 02 January, 1807, vol 8 C 258

(43) HL Deb, 02 January, 1807, vol 8 C 258

(44) HL Deb, 02 January, 1807, vol 8 C 259.

(45) HC Deb, 23 February, 1807 vol 8, CC 961-962.

(46) HC Deb, 23 February, 1807 vol 8, C 963.

(47) Sir Reginald Coupland , The British Anti-Slavery Movement, T . Butterworth Limited , London , 1933 , p 103 .

(⁴⁸) الملك جورج الثالث (1732 – 1820) : وهو جورج وليم فردريك حفيد جورج الثاني وابن فردريك امير ويلز، تولى حكم اماره ويلز عام 1751 ، تقلد حكم بريطانيا عام 1760، تميز عصره بسلسلة من الصراعات السياسية الداخلية، وخاض عدة حروب ابرزها حرب السنوات السبع مع فرنسا، التي اضطرها لعقد معاهدة باريس عام 1763 ، تمكن من بعده السيطرة على مستعمرات امريكا الشمالية والهند، الا انه خسر معظمها بعد حرب الاستقلال الامريكية عام 1776 – 1783، كما خاض بعدها حرب ضد فرنسا التي انتهت بهزيمة نابليون في معركة واترلو عام 1815 ، اصيب بمرض سبب



له اختلال عقلي عام 1811 توفي على اثره وتسلم السلطة من بعده ابنه جورج الرابع : زينب عباس حسن التميمي و عمار عبد الرضا ماهد الزبيدي، معركة يورك تاون وانعكاساتها على العلاقات الامريكية الفرنسية 1775 – 1783، مجلة ابحات ميسان ، المجلد 11، العدد 21 ، 2015 ، ص ص 144 – 145 ؛ يونس عباس نعمة، العمليات العسكرية في الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة (1776 – 1783) مجلة مركز بابل ، العدد 1 ، حزيران 2011 ، ص 188 .

(49) sir Reginald copland , OP Cit , p 103 .

(50) H.C.P,P Calculation of the Number of Slaves Who were Captured And Convicted in Sierra Leone , 5th January , 1814 to 5th January 1824 , Colonies Department , 26 May , 1825 , p p 3 – 5 .

قائمة المصادر:

الوثائق غير المنشورة:

❖ الاوراق البرلمانية لمجلس العموم البريطاني:

House of Commons Parliamentary Papers

الوثائق المنشورة

❖ محاضر مجلس العموم البريطاني

House Of Commons Debates,1806.

House Of Commons Debates,1807.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

أروى خالد علي مصطفى ، وليم بت والسياسة البريطانية 1783 – 1806 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007.

ماريا حسن مغناظ التميمي ، الصراع على العرش وولاية العهد في انكلترا (1672 – 1701) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، 2015.

الكتب العربية والمعرية

ايرل كيرنز ، تاريخ الكنيسة المسيحية ، ترجمة عاطف سامي برنابا، د ط ، دار نوبار للطباعة ، د م ط ، 1992.

جلال يحيى ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999.

زاهر رياض ، الاستعمار الأوربي لأفريقيا ، القاهرة ، 1957

سيدني بايلي ، الديمقراطية البرلمانية الانجليزية ، ترجمة احمد فاروق يوسف ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 1970.

كليفورد لونجلي ، الشعب المختار الأسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، ج2 ، ط1 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2003.

هـ . ا . ل . فشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث 1789 – 1950 ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، ط 6 ، القاهرة ، 1985.

الكتب باللغة الانكليزية

Edith F. Hurwitz, Politics and public conscience ,Emancipation of slaves and the movement to abolish slavery in Britain, Aldine Letchworth, London,1974.

George Alexander Lethbridge Banburg, Sierra Leone or The White Man's Grave,Swan Sonnenschein Paternoster Company, London, 1889.

Harry Johnston , A History Of Colonization of Africa, Combridge University , C. J. Clay AND Sons , London , 1899.



John Peterson, Province of freedom, a history of Sierra Leone, 1787-1870 Northwestern University Press, Evanston, 1969.

Johnson U.J. Asiegbu , Slavery And the politics of liberation 1787 -1861 A Study of liberated African emigration and British anti- slavery policy , Africana pub .CORP , 1968.

Michael Anthony, Historical Dictionary of Trinidad and Tobago, the Scarecrow Press, London, 1997.

OXFORD , The Quakers , A Very Short Introduction , Oxford University Press , United Kingdom, 2008.

Pollock. J., Wilbur Force, Cods Statesman Constable, London, 1977.

Sir Reginald Coupland , The British Anti-Slavery Movement, T . Butterworth Limited , London , 1933.

Thomas Clarkson, History of the Rise, Progress and Achievement of the Abolition of the African Slave – trade , by the British Parliament , Vol . II , New York , 1836.

الدوريات والبحوث المنشورة باللغة العربية

اروى خالد علي مصطفى، وليم ولبرفوس رائد حركة تحرير العبيد في بريطانيا، مجلة كلية التربية، العدد السادس، 2005.

ايمن عبد الكريم محمود وعادل محمد حسين وعلاء طه ياسين، الثورة الفرنسية وموقف الحكومة البريطانية منها حتى عام 1795م، مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني والسبعون، 2022.

طالب محييس الوائلي ، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (1802 – 1946) ، مجلة كلية التربية ، العدد العاشر، 2011.

نجم عيو فيصل، النظام البرلماني الانجليزي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد الخامس، العدد الثالث، ج1، 2021.

يونس عباس نعمة، العمليات العسكرية في الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة (1776 – 1783) مجلة مركز بابل ، العدد 1 ، حزيران 2011.

الدوريات والبحوث المنشورة باللغة الانكليزية:

Ann M Carlos and Jamie Brown Kruse, The decline of the African royal corporation: marginal corporations and the role of the charter, The Economic History Review, New Series, Vol. 49, No. 2 ,May, 1996.

Hugh Barbour , The Early Quaker Outlook Open The World and Society 1647 – 1662 Church History , Vol . 26 , No. 4 , 1957.

Philip Lawson, George Grenville: A Political Life, The Historical Journal, Volume 30 Issue 1, 1987.

الموسوعات

مصطفى احمد احمد وحسام الدين ابراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية ، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع ، شارع رمسيس، 2004.

-----، الموسوعة الجغرافية، ج3، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.